

## تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

### أولاً - مقدمة

١ - وافق مجلس الأمن، في رسالته المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (S/2010/661)، على تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (المكتب) حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وطلب إلى تقديم تقرير عن تنفيذ الولاية المنقحة للمكتب كل ستة أشهر. ويغطي هذا التقرير الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وأخذ في الاعتبار الولاية المبسطة للمكتب، يقدم التقرير نظرة عامة على التطورات على الصعيد الوطني والشامل والعاير للحدود في غرب أفريقيا، ويوجز الأنشطة التي يضطلع بها المكتب في مجال الدبلوماسية الوقائية، وزيادة الوعي بالتهديدات والتحديات الجديدة للسلام والاستقرار في المنطقة، وعلى جهوده الرامية إلى تعزيز أشكال التشاور والتآزر على المستوى دون الإقليمي بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من الشركاء على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لتعزيز السلام والاستقرار.

### ثانياً - التطورات والاتجاهات في غرب أفريقيا

#### ألف - الاتجاهات السياسية

٢ - شهدت الفترة التي يغطيها التقرير تقدماً كبيراً نحو تحقيق المزيد من الاستقرار والسلام نتيجة لعدة تطورات منها انتهاء العمليات الانتقالية في غينيا والنيجر، وانتهاء الأزمة المتصلة بالانتخابات في كوت ديفوار. وفي الوقت نفسه، يبدو أن التهديدات للنظام الدستوري والحكم، مثل ما لاحظته في تقارير السابقة من اتجاه متزايد باتجاه التغييرات غير الدستورية للحكومة وغيرها، قد أخذت في الانحسار. فلم تلاحظ أي أزمة من ذلك النوع خلال الفترة قيد الاستعراض، ويزداد توطيد احتمالات الديمقراطية في غرب أفريقيا. وفي ذلك الصدد،

يؤمل أن تكون الإجراءات الحاسمة والمنسقة التي اتخذها المجتمع الدولي لوضع حد للأزمة في كوت ديفوار قد وجهت إشارة واضحة للمنطقة دون الإقليمية وما وراءها. ومع ذلك، لا بد من تقييم الآثار المحتملة للتطورات الأخيرة في شمال أفريقيا على عملية التحول الديمقراطي في غرب أفريقيا ومتابعتها بدقة. ولا تزال هناك في واقع الأمر تصورات عن ظهور أزمات سياسية واجتماعية جديدة محتملة، وهو ما لا يمكن استبعاده في غرب أفريقيا. وكما هو الحال في شمال أفريقيا، يمكن أن تنشأ مثل هذه الأزمات إذا ما كانت هناك مقاومة للتغيير، وإذا ما ظلت تطلعات شعوب المنطقة، وبخاصة الشباب، نحو ترسيخ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية دون تحقق، ولا سيما خلال العمليات الانتخابية التي ستجري مستقبلاً.

٣ - وعلى الرغم من الاتجاهات الإيجابية نسبياً، شهد الوضع السياسي العام عدداً من الأزمات المتصلة بالانتخابات. فرغم تحقق تحسينات هامة في تنظيم وإجراء العمليات الانتخابية في الماضي القريب، لا تزال التوترات وأعمال العنف المتصلة بالانتخابات تشكل مصدر قلق في المنطقة. فالطبيعة الاستقطابية للحياة السياسية الحزبية والضعف النسبي للمؤسسات الوطنية، التي لم تكن تساعد دائماً على التوصل إلى توافق بين الآراء بشأن إدارة الهيئات والإجراءات الانتخابية، والتي لوحظت في عدد من البلدان، قد ظلت تهدد الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

٤ - وقد أجريت تسعة انتخابات في غرب أفريقيا منذ تقريره السابق (S/2010/614). فقد أجريت انتخابات برلمانية ورئاسية في بنن والنيجر ونيجيريا، في حين أجريت انتخابات برلمانية في الرأس الأخضر. كما نظمت حكومتا النيجر ونيجيريا انتخابات محلية. ولاحظ المراقبون الدوليون تحسناً في تسيير وإدارة الانتخابات، حيث لم يُبلغ إلا عن مخالفات قليلة نسبياً بالمقارنة مع العمليات الانتخابية السابقة. ومع ذلك، لا يزال هناك عدد من الجوانب الانتخابية، من بينها تسجيل الناخبين وإعلان النتائج، التي تثير الجدل، والتي يمكن أن تشكل أسباباً مهمة لاندلاع أعمال العنف. ونتيجة لذلك، ظلت المنطقة دون الإقليمية تشهد توترات بين الأحزاب السياسية أدت، في بعض الحالات، إلى مواجهات دامية بين قوات الأمن والناشطين.

## باء - الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية

٥ - تبدو صورة الوضع الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية صورة مختلطة. فمثلاً هو الحال في الأجزاء الأخرى من القارة، هناك دلائل تشير إلى أن بلدان غرب أفريقيا ينبغي أن تستفيد من تجدد النمو الدولي، وإن يكن بمعدل أقل من المعدل المتوسط في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٦ - وفيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، تظهر البيانات الأخيرة أن العديد من بلدان المنطقة تتخلف عن بلوغ الأهداف المحددة، وخاصة فيما يتعلق بالحد من الفقر، وهو ما يرجع إلى عدد من العوامل، من بينها البطالة المزمنة والمتزايدة وآثار الارتفاع المستمر في أسعار المواد الغذائية والطاقة. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود قد ساهم في تدهور الأوضاع المعيشية لقطاعات كبيرة من السكان، مما يشكل تهديداً محتملاً للاستقرار في الدول المعنية. ولذلك، فإن الأداء الاقتصادي على المدى الطويل قد يكون محكوماً إلى حد بعيد بدرجة الاستقرار السياسي في المنطقة دون الإقليمية.

٧ - وقد أثرت حالة عدم الاستقرار في كوت ديفوار والجمهورية العربية الليبية تأثراً كبيراً بصفة خاصة على الأمن الغذائي، وخصوصاً في بلدان غرب أفريقيا التي سبق لها أن تأثرت بشدة في عام ٢٠١٠ من جراء تداعيات أزمة الغذاء والمراعي. ويزيد تدفق السكان المشردين من تفاقم هذا الوضع؛ وهو الحال بصفة خاصة في ليبيريا، حيث تجري استضافة اللاجئين الإيفواريين، وفي المناطق الشمالية من مالي والنيجر. كما تركت الأزمة في كوت ديفوار أثرها على الهجرة الاقتصادية من الدول المجاورة، لا سيما بوركينا فاسو (ما يُقدر بـ ٢٠٠ ٠٠٠ من العائدين ورعايا الدول الأخرى، ومالي (ما يُقدر بـ ١٥٠ ٠٠٠ من العائدين ورعايا الدول الأخرى)، وغينيا (ما يُقدر بـ ٥٠ ٠٠٠ من العائدين ورعايا الدول الأخرى)، والنيجر، والتي منعت الأسر المتضررة من الحصول على تحويلاتهم المالية المعتادة، مما أدى بالتالي إلى انخفاض دخلهم. وبالإضافة إلى تدفق اللاجئين والعائدين من كوت ديفوار، تواجه حكومتا مالي والنيجر أيضاً عودة العمال المهاجرين من الجمهورية العربية الليبية. ففي مالي، بلغ عدد العائدين ٢٣٨ ١٠ شخصاً، بينما بلغ عددهم ١٠٠ ٠٠٠ شخص في النيجر. وستترك الأزمة الحالية في الجمهورية العربية الليبية على الأرجح تأثيراً معاكساً جديداً على سبل العيش المحلية في غرب أفريقيا، وخصوصاً في مالي والنيجر، نتيجة لانخفاض لا يستهان به في تدفق التحويلات المالية من العمال المهاجرين.

## جيم - اتجاهات الأمن، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة

٨ - ساهم ضعف سيادة القانون وارتفاع مستويات الفقر في عدد من بلدان غرب أفريقيا في حوادث الجريمة المنظمة. فبعض تلك البلدان هو بمثابة نقاط عبور للاتجار الواسع النطاق بالكوكايين من أمريكا اللاتينية باتجاه الأسواق الأوروبية وأمريكا الشمالية. وفي حين تشير النتائج الأولية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى حدوث انخفاض في عدد المضبوطات المتصلة بالشحن البحري والرحلات الجوية من غرب أفريقيا إلى أوروبا، فإن هناك دلائل تشير إلى أن المهربين قد عدّلوا أساليبهم ووجدوا طرقاً جديدة لم يتم كشفها

بعد لإرسال الكوكابين إلى أوروبا، بما في ذلك عن طريق غرب أفريقيا. وتكشف البيانات المتاحة أن تهريب الهيروين عبر غرب أفريقيا قد ازداد في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١١. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تأكد الاتجاه المتعلق بإنتاج الميثامفيتامينات في غرب أفريقيا وتهريبها إلى آسيا. كما يظل غسل الأموال، ولا سيما من الاتجار بالمخدرات، مصدراً رئيسياً للقلق في المنطقة دون الإقليمية. فآثاره المفسدة تزيد من إضعاف مؤسسات الدولة الهشة أصلاً، وقد تستخدم في تمويل الجماعات المسلحة أو الإرهابية التي تنشط في منطقتي غرب أفريقيا والساحل.

٩ - وقد ازداد انعدام الأمن في منطقة الساحل بدرجة كبيرة، بما في ذلك شن الهجمات الإرهابية ضد القوات المسلحة الوطنية واختطاف الأجانب. وقد تطورت طبيعة انعدام الأمن من هجمات ضد الأفراد إلى القيام بأعمال ضد مؤسسات الدولة. والتعقيد الذي يتضح في تنفيذ العمليات يعكس زيادة في القدرات العملية للجماعات الإرهابية. غير أن دول منطقة الساحل تفتقر إلى الموارد اللازمة لمواجهة التهديدات الإرهابية والإجرامية بشكل فعال، ولكفالة توفير بيئة آمنة لسكانها.

١٠ - وأدى تزايد انعدام الأمن وتدهور الوضع الإنساني والمخاوف من تأثير الأزمة الليبية عبر الحدود إلى إطلاق زخم سياسي متجدد لزيادة التعاون الإقليمي لتحقيق الاستقرار في منطقة الساحل. وتكثفت المشاورات بين حكومات الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر من أجل تعزيز التعاون الإقليمي في ميدان الأمن، وكذلك لكفالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الحدودية، فضلاً عن تحسين رفاه السكان المحليين، والوصول في نهاية المطاف إلى معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن.

١١ - وقد لوحظ تجدد الاتصالات الدبلوماسية بين الجزائر ومالي وتحسن العلاقات بينهما في أعقاب الزيارة التي قام بها وزير خارجية مالي، سومايو ماينغا، إلى الجزائر العاصمة في ٢٧ نيسان/أبريل. وأعقب الزيارة إعلان حكومة الجزائر، في ٢٨ نيسان/أبريل، قراراً بتخصيص ١٠ ملايين دولار من أموال الطوارئ لتمويل مشاريع إنمائية في شمال مالي لدعم الجهود المبذولة لمكافحة الجماعات المتطرفة في المنطقة. وعقد اجتماع خاص لرؤساء هيئات الأركان المشتركة لجيوش الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر في باماكو في ٢٩ نيسان/أبريل. وكان هذا الاجتماع بمثابة خطوة هامة نحو تفعيل لجنة العمليات المشتركة لرؤساء الأركان، التي أنشئت لمكافحة الإرهاب في حزام الساحل في اجتماع عُقد في تمراست في آب/أغسطس ٢٠٠٩. وفي اجتماع وزراء خارجية كل من الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر الذي عُقد في باماكو في ٢٠ أيار/مايو، اتفقت البلدان الأربعة على الاجتماع كل ستة أشهر

من أجل توسيع نطاق الحوار الدائر فيما بينهما حول المسائل المتصلة بتنمية المناطق الحدودية وتسهيل التكامل الإقليمي. كما قرروا أن تستضيف حكومة الجزائر مؤتمر قمة إقليمي حول الأمن والتنمية، يُدعى إليها الشركاء الدوليون.

## دال - اتجاهات في ميدان حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية

١٢ - تواصل خلال الفترة المشمولة بالتقرير تحسن الحريات الأساسية، مثل حرية التعبير والرأي والتجمع، في كثير من بلدان المنطقة دون الإقليمية. كما بُذلت جهود كبيرة لتشجيع مشاركة الرجال والنساء على قدم المساواة في الشؤون العامة في بعض البلدان، من بينها مالي حيث تم تعيين أول رئيسة للوزراء للبلد، وبنن والرأس الأخضر وغينيا والسنغال وبلدان أخرى، ولتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). غير أن عدم تطبيق نهج يقوم على حقوق الإنسان خلال العمليات الانتخابية التي كانت مليئة بالتوتر، ووسط الأجواء السياسية المتقلبة، قد أدى إلى أعمال عنف وتوترات في فترة ما بعد الانتخابات وانتهاكات لحقوق الإنسان في العديد من بلدان غرب أفريقيا. وعلى وجه الخصوص، فإن عودة ظهور وحشية الشرطة، وقتل السكان المدنيين خارج نطاق القضاء على أيدي العناصر المسلحة، وبخاصة في سياق قمع الاضطرابات المدنية، وإحراق المنازل، وأعمال العنف العرقية والدينية، والتشريد القسري، والعنف ضد النساء والأطفال، كانت تمثل جميعها انتكاسات خطيرة في بعض بلدان المنطقة دون الإقليمية.

## ثالثاً - أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

### ألف - الاضطلاع بجهود المساعي الحميدة وبمهام خاصة لمنع نشوب النزاعات

١٣ - تركزت المساعي الحميدة التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا خلال الفترة قيد الاستعراض على حد سواء على إدارة الأزمات المتصلة بالانتخابات، وعلى كفالة العودة إلى الحكم المدني والنظام الدستوري. وعلى نحو أكثر تحديداً، تركزت تلك الجهود على بنن وكوت ديفوار وغينيا والنيجر.

### بنن

١٤ - تأجلت الانتخابات الرئاسية، التي كان من المقرر مبدئياً إجراؤها في ٢٧ شباط/فبراير، إلى ٦ آذار/مارس بسبب تأخيرات في العملية الانتخابية، وبخاصة وضع قائمة الناخبين المحوسبة الدائمة في صيغتها النهائية. وعمل ممثلي الخاص جنباً إلى جنب مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي للاضطلاع بمهمة للمساعي الحميدة

في ٣ آذار/مارس بهدف نزع فتيل التوترات. وكان أصحاب المصلحة الوطنيون، ومن بينهم الرؤساء السابقون زينسو وسوغلو وكيريكو، قد بدأوا في وقت سابق مناقشات مع مرشحي الرئاسة في محاولة للخروج من المأزق المتصل بالعملية الانتخابية، ولا سيما فيما يتصل بقائمة الناخبين. وشجع الوفد المشترك بين الجماعة الاقتصادية/الاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة الجهات الوطنية المعنية على إيجاد حلول توافقية للتحديات المعلقة المتصلة بإجراء الانتخابات من أجل الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار، وتوطيد المنجزات الديمقراطية التي حققتها بنن. وعقب مشاورات مع المعارضة، اقترح الوفد تأجيل الانتخابات الرئاسية لبضعة أيام، دون أن يمثل ذلك انتهاكاً لمبادئ الدستور.

١٥ - وعقب البعثة المشتركة الموفدة من الجماعة الاقتصادية/الاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة إلى بنن في ٣ آذار/مارس، أذنت المحكمة الدستورية بتأجيل الانتخابات الرئاسية إلى ١٣ آذار/مارس. وفي غضون ذلك، أقر البرلمان قانوناً يميز تنقيح قائمة الناخبين. ورغم من الشكوك التي برزت بين أصحاب المصالح السياسية خلال المرحلة التحضيرية، فقد أجريت الانتخابات يوم ١٣ آذار/مارس في ظروف سلمية. وشهد مراقبو الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي بأن الانتخابات كانت حرة وشفافة بصفة عامة، رغم بعض أوجه القصور التي شابت العملية.

١٦ - وقبل إذاعة النتائج المؤقتة، التي أعطت ٥٣ في المائة من الأصوات للرئيس يايي بوني و ٣٥ في المائة إلى أدريان هونغبيدجي، ادعى كل من الحزب الحاكم وتحالف المعارضة الرئيسي النصر لنفسه، مما ولّد توتراً أسفر عن حوادث معزولة. ووسط دعوات التهدة الصادرة عن أصحاب المصلحة الوطنية، سافر الرئيس النيجيري جودلاك جوناثان، الذي يرأس الجماعة الاقتصادية، إلى بنن، حيث شدد على الحاجة إلى عملية انتخابية خالية من العنف. كما أصدرت مفوضية الجماعة الاقتصادية بياناً ناشدت فيه جميع مرشحي الرئاسة وأنصارهم الالتزام بنتائج الانتخابات. في نهاية قمة الجماعة الاقتصادية العادية التاسعة والثلاثين المعقودة في أبوجا في ٢٤ آذار/مارس، دعا رؤساء الدول والحكومات المرشحين إلى احترام النتائج النهائية التي تعلنها المحكمة الدستورية.

١٧ - في ٢٩ آذار/مارس، رفضت المحكمة الدستورية الطعون المقدمة لها، وأعلنت إعادة انتخاب الرئيس يايي بوني. وحضر ممثلي الخاص مراسم أداء اليمين، التي أجريت في ٦ نيسان/أبريل. وأجريت بعد ذلك الانتخابات التشريعية في ظروف سلمية في ٣٠ نيسان/أبريل. وانتهت بذلك العملية الانتخابية بحفل افتتاح المجلس التشريعي السادس في ١٦ أيار/مايو.

## كوت ديفوار

١٨ - كجزء من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للمساعدة في إيجاد حل سلمي لأزمة ما بعد الانتخابات في كوت ديفوار، بقيت على اتصال وثيق مع القادة الأفارقة الرئيسيين لتشجيع ما يبذلونه من جهود لتأمين التوصل إلى حل سلمي للأزمة. وكان هدفي الوحيد يتمثل في ضمان احترام الإرادة التي عبر عنها شعب كوت ديفوار بصورة ديمقراطية. وضمن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للتشاور مع شركائنا الأفارقة، أوفدت ممثلي الخاص لغرب أفريقيا، يرافقه النائب الرئيسي لممثلي الخاص لكوت ديفوار، في مهمة خاصة إلى أنغولا وبوركينا فاسو وغامبيا وغانا ومالي وجنوب أفريقيا في الفترة من ١٨ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير. وخلال المشاورات التي جرت على أعلى المستويات، واصل ممثلي الخاص تفسير وتوضيح دور الأمم المتحدة في الانتخابات في كوت ديفوار، وخاصة فيما يتعلق بعملية التصديق. كما شدد على أهمية الحفاظ على ترابط المجتمع الدولي، ولا سيما فيما بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على أساس المواقف المبدئية المتفق عليها التي اعتمدها هذه المنظمات.

١٩ - وفي اجتماع عقد في ٢٨ كانون الثاني/يناير في أديس أبابا على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، قرر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إنشاء فريق رفيع المستوى يدعمه فريق من الخبراء، لاقتراح حل سياسي للأزمة، على أساس القرارات ذات الصلة التي اتخذها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية. وكما أُنْفِق عليه مع الاتحاد الأفريقي، تعاون ممثلي الخاص لغرب أفريقيا بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي، وساهم في أعمال فريق الخبراء والفريق الرفيع المستوى. وكان في هذا السياق أن شارك ممثلي الخاص في الاجتماعات المتتالية لفريق الخبراء والفريق الرفيع المستوى التي عقدت في أبيدجان (٨ و ٩ شباط/فبراير)، وأديس أبابا (١٧ شباط/فبراير و ٩ آذار/مارس)، ونواكشوط (١٩ و ٢٠ شباط/فبراير و ٤ آذار/مارس). ونوّه مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بهذه مساهمة في بيانه الصادر عقب جلسته ٢٢٥ المعقودة في ١٠ آذار/مارس.

## غينيا

٢٠ - نجح شعب غينيا في نهاية المطاف في إجراء انتخابات رئاسية بدعم كبير من المجتمع الدولي. وأدى السيد ألفا كوندي، أول رئيس منتخب ديمقراطياً منذ استقلال غينيا، اليمين في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وخلال حفل تنصيبه الذي حضره نائب الأمين العام، أبرز الرئيس ألفا كوندي التزامه بمعالجة التحديات العديدة التي تواجهها غينيا، بما في ذلك تحسين الاقتصاد وتوفير فرص العمل، وتعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد والمصالحة

الوطنية. كما التزم الرئيس بإصلاح قطاع الأمن، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى استعادة ثقة الشعب في قوات الدفاع وقوات الأمن.

٢١ - وفي أعقاب تشكيل حكومة جديدة، اجتمع فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا، الذي يقوم ممثلي الخاص بتمثيل الأمم المتحدة فيه، في ١٠ شباط/فبراير للمرة الأخيرة. واتفق المشاركون على ضرورة إنشاء فريق من أصدقاء لغينيا لمتابعة المبادرات التي اتخذها فريق الاتصال الدولي. واعترف رئيس الوزراء محمد سعيد فوفانا بالدعم الكبير الذي تلقاه من المجتمع الدولي فيما ما يتصل بالعملية الانتقالية، وأعرب عن أمله في أن يظل الدعم الدولي قويا حتى بعد انتهاء الفترة الانتقالية، من أجل تعزيز العملية الديمقراطية وبناء المؤسسات وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية.

٢٢ - وبناء على طلب من الحكومة، أضيفت غينيا رسمياً إلى جدول أعمال لجنة بناء السلام في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١١. والتقى ممثلي الخاص مع رئيسة تشكيلة غينيا، السفيرة سيلفي لوكاس من لكسمبورغ، خلال زيارتها الأولى إلى غينيا في الفترة من ٣ إلى ١٠ نيسان/أبريل. وخلال الزيارة، أشارت رئيسة التشكيلة إلى التوافق الواسع في الآراء بين أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين على أن مجالات الأولوية الثلاثة التي حددها حكومة غينيا - وهي المصالحة الوطنية، وإصلاح القطاع الأمني، وعمل المرأة والشباب - هي مجالات تتسم بالأهمية والإلحاح على حد سواء. كما أحاطت الرئيسة علماً بضرورة مواصلة توطيد الديمقراطية في غينيا، وقالت إن الانتخابات البرلمانية القادمة هي خطوة حاسمة في ذلك الاتجاه، إلى جانب ضرورة مواصلة الحوار بين الحكومة وجميع الأطراف السياسية المعنية وتحسين أساليب الحكم وتنشيط الاقتصاد.

## النيجر

٢٣ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير ختاماً ناجحاً لعملية الانتقال في النيجر، بعودة البلاد إلى النظام الدستوري بعد عام من الإطاحة بالرئيس السابق مامادو تانجا. بل أن النجاح في إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في سلام في ٣١ كانون الثاني/يناير، ثم جولة الإعادة للانتخابات الرئاسية في ١٢ آذار/مارس، كان يشير في الواقع إلى التنفيذ الفعال للجدول الزمني الذي حدده المجلس الأعلى لاستعادة الديمقراطية بقيادة اللفتنان جترال سالو جيبو.

٢٤ - وكجزء من جهود الأمم المتحدة المستمرة الرامية إلى ضمان الانتقال السلس، سافر ممثلي الخاص، مع رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، إلى نيامي في يومي ١٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير، قبل الانتخابات البرلمانية والجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية. وأجروا أثناء الزيارة مناقشات مع الجهات المعنية الوطنية



والدولية، بما في ذلك مع اللفتنان جينرال جيبو ورئيس الوزراء محمدو داندو والعديد من مرشحي الرئاسة، بغية إقناع جميع الأطراف بضرورة احترام الجدول الزمني المتفق عليه للعملية الانتقالية، ولضمان إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في ظل أفضل الظروف الممكنة.

٢٥ - ومن أصل عشرة مرشحين خاضوا الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ٣١ كانون الثاني/يناير، تصدر اثنان قائمة المرشحين: سيني أومارو من الحركة الوطنية لمجتمع التنمية ومحمدو إيسوفو من الحزب النيجيري من أجل الديمقراطية والاشتراكية. وأجريت الجولة الثانية كما هو مخطط لها في ١٢ آذار/مارس. وانتخب السيد إيسوفو رئيساً للجمهورية بحصوله على ٥٨ في المائة من الأصوات، لولاية مدتها خمس سنوات. وحصل منافسه، السيد أومارو على ٤٢ في المائة من الأصوات. وأثنى المراقبون من الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي على حسن سير عمليات الاقتراع وانتظامها. وأعلنوا أن الانتخابات أجريت بصورة حرة ونزيهة وشفافة.

٢٦ - وأود أن أثنى على سلوك شعب النيجر خلال الانتخابات. وفي الواقع، وكما أعلن السيد إيسوفو، فإن شعب النيجر أظهر نضجاً سياسياً عظيماً. وبالمثل، ينبغي الثناء على المجلس الأعلى لاستعادة الديمقراطية لما بذله في الإشراف على عملية انتقالية ناجحة وإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وتصدر الإشارة إلى أن السيد أومارو أعلن قبوله بالنتيجة في ١٦ آذار/مارس، وهنأ الرئيس إيسوفو وتمنى له النجاح في حكم البلاد. وقد أحطت علماً بأن جميع قادة البلد قد شددوا على أهمية المصالحة الوطنية. وكان على نفس القدر من الأهمية أن تم بصورة سلسة تسليم السلطة بين المجلس الأعلى لاستعادة الديمقراطية والرئيس إيسوفو. وبعد وقت قصير من الانتهاء من العملية الانتخابية، وبروح من المصالحة، سافر اللفتنان جينرال جيبو والرئيس إيسوفو والسيد أومارو معاً إلى أبوجا لحضور مؤتمر القمة الذي عقدته الجماعة الاقتصادية يومي ٢٣ و ٢٤ آذار/مارس.

٢٧ - وقام ممثلي الخاص بتمثيلي في مراسم أداء الرئيس إيسوفو لليمين التي جرت في نيامي في ٧ نيسان/أبريل. وفي تلك المناسبة، تعهد الرئيس إيسوفو رسمياً باحترام الدستور الذي اختاره شعب النيجر لنفسه بحرية والدفاع عنه، وأداء الواجبات التي كلفته بها الأمة بأمانة، وعدم الالتفات إلى المصالح الحزبية، واحترام حقوق الإنسان. كما تعهد بتكريس كل قواه للسعي من أجل الصالح العام والسلام والوحدة الوطنية وتعزيزها، والحفاظ على وحدة التراب الوطني. كما أوجز الرئيس إيسوفو الأولويات الرئيسية لولايته، والتي تضمنت الحد من الجوع، والتخفيف من حدة الفقر، ومحاربة الفساد وانعدام الأمن. وتعهد أيضاً بتخصيص

ربع ميزانية الدولة لتحسين نظام التعليم. وفي ١٠ أيار/مايو، برأت محكمة الاستئناف في النيجر الرئيس السابق تانجا، الذي كان قيد الإقامة الجبرية منذ شباط/فبراير ٢٠١٠، من اتهامات بالفساد، وأمرت بإطلاق سراحه من السجن.

### لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

٢٨ - ظلت لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، التي يتولى رئاستها ممثلي الخاص، تظهر تقدماً في اتجاه تنفيذ الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. ففي دورتها ٢٧ التي عُقدت في ياوندي في ١٠ و ١١ آذار/مارس، أعرب الطرفان عن رغبتهما في زيادة توليهما لزام الأمور في هذه العملية ومواجهة تحدي إكمال الجزء الفني من عملية ترسيم الحدود بحلول تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٢، بما في ذلك بناء ١٠٥٦ من أعمدة علامات الحدود الجديدة. كما اتفقا على الهيكل الجديد الذي سيتيح لهما الاضطلاع بدور قيادي في إدارة أعمال ترسيم الحدود مستقبلاً. وعلاوة على ذلك، اتفق الطرفان على القيام بمهام مشتركة للتوعية، برفقة الأمم المتحدة، لتسهيل قبول المجتمعات المحلية لترسيم الحدود. وفي ١٧ أيار/مايو، بدأ المساحون تقييم بعض من أكثر المناطق وعورة من الحدود البرية. وحتى الآن، ومن أصل ما يُقدر بـ ٩٥٠ كيلومتراً، تم الاتفاق رسمياً على ١٦٠٠ كيلومتر. كما أقرت الكاميرون ونيجيريا أن الفريق العامل المعني بالحدود البحرية قد أنجز ولايته، بما ينهي تنفيذ الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بالحدود البحرية.

٢٩ - اجتمعت لجنة متابعة تنفيذ اتفاق غرينتري، المبرم في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن الانسحاب ونقل السلطة في شبه جزيرة باكاسي، في جنيف في ٢٤ شباط/فبراير و ٥ و ٦ أيار/مايو. وخلال الاجتماعات، اعترف الطرفان على حد سواء بأن أجواء سلمية تسود بوجه عام في منطقة باكاسي، وأن الأوضاع في المنطقة تشهد تحسناً تدريجياً في ظل الجهود التي يبذلها البلدان لتسيير دوريات أمنية مشتركة وتعزيز الأمن عبر الحدود في المنطقة، وفقاً للتقييمات التي أجريت خلال الزيارات الميدانية التي قام بها فريق المراقبين المشترك.

٣٠ - وواصل ممثلي الخاص العمل مع فريقَي الأمم المتحدة القطريين في الكاميرون ونيجيريا من أجل اتباع نهج متكامل للأمم المتحدة من أجل دعم إنشاء تدابير لبناء الثقة وبرامج اقتصادية مشتركة لفائدة السكان الذين يعيشون على طول الحدود. ووصولاً لتلك الغاية، اشتركت حكومة الكاميرون مع ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومفوضية

الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، في إيفاد بعثة لتقييم الاحتياجات في منطقة الحدود في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١١. ومن المتوقع أن تجري قريبا عملية مماثلة في نيجيريا.

## باء - تعزيز قدرات المنطقة دون الإقليمية على مواجهة التهديدات العابرة للحدود والشاملة للسلام والأمن

### الانتخابات والاستقرار

٣١ - بينما لا تزال التوترات وأعمال العنف المتصلة بالانتخابات تشكل مصدر قلق في المنطقة دون الإقليمية، عقد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا مؤتمراً إقليمياً رفيع المستوى بشأن الانتخابات والاستقرار في برايا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو. واستفادت المبادرة من العملية التي بدأت أثناء حلقة عمل إقليمية عن دور المؤسسات الأمنية في العمليات الانتخابية، نظمها المكتب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في كوناكري، وجرى خلالها التأكيد على ضرورة اتباع نهج شامل لإزاء الانتخابات. وكانت الأهداف الرئيسية لمؤتمر برايا تتمثل في استخلاص الدروس من العمليات الانتخابية، وتحليل آثارها على منع نشوب الأزمات وبناء السلام في غرب أفريقيا. وقد استضافت المؤتمر حكومة الرأس الأخضر، وجرى تنظيمه في شراكة مع شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، والمكتب الإقليمي لغرب أفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتلقت حلقة العمل دعماً من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والمنظمة الدولية للفرانكفونية، والاتحاد الأوروبي، والمعهد الدولي للسلام. وكان من بين المشاركين ممثلون رفيعو المستوى من حكومات المنطقة دون الإقليمية، والمنظمات الدولية والإقليمية، فضلاً عن هيئات إدارة الانتخابات وقوات الأمن الوطني والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية ووسائل الإعلام.

٣٢ - واعتمد المؤتمر إعلان برايا بشأن الانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا، الذي أكد، في جملة أمور، على ضرورة مواصلة بذل الجهود لمواءمة الترتيبات المعيارية والمؤسسية التي تنظم الانتخابات على الصعيد الإقليمي. وأكد الإعلان أيضاً على ضرورة تعزيز حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية في إدارة العمليات الانتخابية، ودعا إلى تعزيز الأطر القانونية الوطنية فيما يتعلق بدور قوات الأمن ووسائل الإعلام في الانتخابات. وتعهد المشاركون بالعمل معاً لتنفيذ التوصيات الواردة في إعلان برايا.

٣٣ - كانت نتائج المؤتمر الإقليمي تنتظم في ثلاثة محاور: (أ) قامت الأمم المتحدة وشركاؤها الإقليميون بتقييم أفضل الممارسات والمعايير الانتخابية، بما في ذلك تنفيذ بروتوكول الجماعة الاقتصادية بشأن الديمقراطية والحكم الرشيد الذي اعتمد في عام ٢٠٠١؛ (ب) تم وضع مجموعة من توصيات السياسات العامة بشأن قضايا حاسمة، مثل تمويل الانتخابات، وسير العمل في اللجان الانتخابية، ودور وسائل الإعلام وقطاع الأمن، وحقوق الإنسان والقضايا الجنسانية؛ (ج) جرى تقييم قدرات المنطقة دون الإقليمية بغية معالجة التحديات المحتملة ذات الصلة بالانتخابات.

### إصلاح قطاع الأمن

٣٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ومع الاستمرار في التعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية في سياق تنفيذ إطارها السياسي وخطة عملها بشأن إدارة قطاع الأمن وإصلاحه، ركز مكتب الأمم المتحدة جهوده بصورة خاصة على دعم عملية إصلاح قطاع الأمن في غينيا، بناء على طلب الرئيس كوندي. وبعد مشاورات مع الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي، أوفد الجنرال الأمين سيسيه، الرئيس السابق لبعثة تقييم قطاع الأمن المشتركة بين الجماعة الاقتصادية/الاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة، إلى غينيا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير لمناقشة الخطوات التالية الممكنة مع الحكومة من أجل تنفيذ الإصلاح. وفي أعقاب الزيارة، قررت السلطات عقد حلقة دراسية وطنية حول إصلاح قطاع الأمن، وإنشاء لجنة فنية وطنية في وزارة الدفاع لتكون بمثابة جهة تنسيق لتخطيط وتنظيم مرحلة تنفيذ إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك التحضير للحلقة الدراسية.

٣٥ - وعُقدت الحلقة الدراسية الوطنية حول إصلاح قطاع الأمن، التي نظمتها حكومة غينيا، بدعم من الأمم المتحدة، في كوناكري في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ آذار/مارس. وافتتح الرئيس كوندي الحلقة الدراسية. وعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بشكل وثيق مع منسق الأمم المتحدة المقيم، وكذلك مع إدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة ومكتب منع الأزمات والإنعاش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لضمان اتباع نهج متماسك من جانب الأمم المتحدة. وقدمت الأمم المتحدة مساعدة استشارية إلى اللجنة الفنية قبل الحلقة الدراسية وأثناء انعقادها، بما في ذلك من خلال إفاد خبير دولي في إصلاح قطاع الأمن من مكتب منع الأزمات والإنعاش في شباط/فبراير، وخبيرين في إصلاح قطاع الأمن أوفدهما المكتب بموارد من إدارة الشؤون السياسية في الفترة من ١٣ آذار/مارس إلى ٦ نيسان/أبريل.

٣٦ - وأتاحت الحلقة الدراسية فرصة لإجراء أول حوار وطني رسمي حول إصلاح قطاع الأمن بين ممثلي قطاعي الأمن والدفاع والحكومة ومنظمات المجتمع المدني في غينيا. وفي تلك المناسبة، استعرض المشاركون التقدم المحرز فيما يتعلق بالتنفيذ الأولي للتوصيات الواردة في تقرير بعثة تقييم قطاع الأمن المشتركة بين الجماعة الاقتصادية/الاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة التي أوفدت عام ٢٠١٠. كما بدأ المشاركون مناقشات بشأن وضع خريطة طريق وطنية لضمان تنفيذ التوصيات. وكانت الحلقة الدراسية أيضاً بمثابة ساحة لتحديد القدرات الوطنية والمجالات التي تحتاج غينيا فيها إلى المساعدة من شركائها الدوليين. وأسفرت الحلقة الدراسية عن إنشاء لجنة توجيهية وطنية بشأن إصلاح قطاع الأمن. وفي حين تعكف السلطات على وضع الصيغة النهائية لخريطة الطريق لتنفيذ إصلاح قطاع الأمن، يقوم الشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف، مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بدعم الأنشطة الملموسة ذات الأثر السريع على أرض الواقع. كما وضعت الأمم المتحدة طرائق لضمان التنسيق الشامل للجهود الدولية في دعم العملية التي تقودها الحكومة.

#### تقريب المخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود

٣٧ - قامت الأمم المتحدة، منذ تقريرها السابق، بالعمل جنباً إلى جنب مع الشركاء الإقليميين، بحشد دعم إضافي لتسهيل تنفيذ خطة العمل الإقليمية التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المشكلة المتنامية للاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا. وبالتوازي مع ذلك، جرى تصميم أنشطة محددة لتفعيل مبادرة ساحل غرب أفريقيا، وهي مبادرة مشتركة اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا/إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، بهدف بناء القدرات دعماً لخطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية.

٣٨ - ووصولاً لهذه الغاية، قام ممثلي الخاص بتطوير وتعزيز الشراكات مع عدد من المؤسسات. فقد أجرى مناقشات مع الاتحاد الأوروبي في بروكسل في ٣١ آذار/مارس، وشارك في الاجتماع الوزاري المعني بتهريب المخدرات عبر المحيط الأطلسي التابع لمؤتمر قمة مجموعة الثمانية، الذي عُقد في باريس في ١٠ أيار/مايو. وقد اعتمد الاجتماع الوزاري إعلاناً سياسياً وخطة عمل تهدف إلى تعزيز التعاون عبر المحيط الأطلسي في مكافحة تهريب المخدرات، ولا سيما فيما بين المناطق الثلاث الأكثر تضرراً، وهي أمريكا اللاتينية وغرب أفريقيا وأوروبا. وفي تلك المناسبة، التمس كل من المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني

بالمخدرات والجريمة وممثلي الخاص الدعم لمبادرة ساحل غرب أفريقيا كجزء من استراتيجية دولية أوسع لمكافحة الاتجار بالمخدرات.

٣٩ - وواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وإدارة عمليات حفظ السلام، والإنتربول تنفيذ مبادرة ساحل غرب أفريقيا في غينيا - بيساو وليبيريا وسيراليون. وأوقف التنفيذ في كوت ديفوار بسبب الأزمة هناك. وفي سيراليون، تم إنشاء وتجهيز وحدة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبدأت عملها الآن. وتشارك الوحدة بالفعل في التحقيق في تهريب الماريجوانا، وهو ما أدى إلى ضبط الشرطة لكمية كبيرة من الماريجوانا في ١٦ أيار/مايو. وبدأ عمل وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية في غينيا - بيساو بتعيين موظفين وتوفير أماكن للعمل في نيسان/أبريل ٢٠١١. وفي ليبيريا، وافق وزير العدل على مذكرة تفاهم لإنشاء وحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١.

٤٠ - كما جرى التركيز على تعزيز التوجه الاستراتيجي لبرنامج مبادرة ساحل غرب أفريقيا. ففي ٢٢ شباط/فبراير، وافق الشركاء الأربعة الذين يشكلون المبادرة على آلية التوجيه والتنسيق الداخلية التي تتألف من ثلاثة مستويات، تشمل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالسياسات، التي أنشئت لتوفير التنسيق والتوجيه والإرشاد على المستوى الاستراتيجي للبرنامج العام. وعُقد الاجتماع الافتتاحي للجنة السياسات في داكار في ٢٠ حزيران/يونيه برئاسة ممثلي الخاص. وكانت أهداف الاجتماع تتمثل في الحفاظ على التماسك بين خطة عمل الجماعة الاقتصادية والتزام فريتاون المنشق من المبادرة بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في غرب أفريقيا؛ والإشراف على المستوى الاستراتيجي على الجوانب السياسية والتنظيمية والمالية لتنفيذ المبادرة؛ ودعم التعاون الاستراتيجي فيما بين مختلف الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية؛ وبذل الجهود لتعبئة الموارد من أجل دعم تنفيذ المبادرة. ورحبت لجنة السياسات بالتزام بلدان غرب أفريقيا بمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وأشادت بالتعاون الذي أُقيم بين المبادرة والجماعة الاقتصادية. واتفقت اللجنة على مواصلة دعم خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية للتصدي للتهديد المتزايد للاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا. وبعد استعراض التقدم المحرز والتحديات التي صودفت في تنفيذ المبادرة بصورة تجريبية في البلدان الأربعة، قررت لجنة السياسات أيضا إيفاد بعثة فنية إلى كوت ديفوار، والدعوة إلى عقد مؤتمر للمانحين لدعم الأنشطة المحددة، يتم تمويله من صندوق مشترك للمبادرة يتولى إدارته مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. كما نظرت لجنة السياسات في توسيع أنشطة المبادرة لتمتد إلى غينيا، عقب قرار

الوكالات الشريكة بإدخال غينيا في المبادرة. ووصولاً لتلك الغاية، تقرر إيفاد بعثة فنية خاصة لتقييم الاحتياجات إلى غينيا، ودعوة حكومة غينيا إلى حضور الاجتماع المقبل للجنة السياسات.

## جيم - تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم المنظور الجنساني

٤١ - فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وتعميم المنظور الجنساني في الأنشطة المتصلة بالسلام والأمن، استفاد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا من تعزيز شراكته مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في البلدان الأفريقية. وكجزء من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب، قام ممثلي الخاص بزيارة غينيا مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان يومي ١٤ و ١٥ آذار/مارس. وفي تلك المناسبة، شجعا السلطات الغينية على إنشاء لجنة للحقيقة والعدالة والمصالحة ومؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان. وأنشئت تلك المؤسسة بموجب مرسوم رئاسي في ١٧ آذار/مارس.

٤٢ - واستضاف المكتب الاجتماع التشاوري السادس لرؤساء مكاتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في غرب أفريقيا يومي ١٦ و ١٧ آذار/مارس. وحضرت المفوضة السامية الاجتماع، الذي تركز على حقوق الإنسان في العمليات الانتخابية، ومكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب، والقضايا الجنسانية، وحقوق الإنسان. وبالنظر إلى عدم استقرار الوضع الأمني في العديد من بلدان المنطقة، اتفق المشاركون على إدماج تنفيذ قراراتي مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) في الأنشطة المشتركة لحقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية. وأتاح الاجتماع أيضاً إقامة شراكة معززة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لدعم تنفيذ الخطة الإقليمية التي وضعتها الجماعة الاقتصادية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وحملة الأمم المتحدة لإنهاء العنف ضد المرأة.

٤٣ - وقام مكتب الأمم المتحدة بتيسير أنشطة الفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا، في إطار تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، من خلال اجتماعات شهرية تهدف إلى تعزيز قدرات أصحاب المصلحة على تعميم المنظور الجنساني، ولا سيما في استراتيجيات السلام والأمن. ونشر المكتب أيضاً طبعة عام ٢٠١١ من دليل المؤسسات العاملة من أجل السلام والأمن في غرب أفريقيا، وهي إحدى مبادرات الفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا. وكان ذلك العمل يهدف إلى زيادة تحسين أشكال التآزر وتنسيق الإجراءات التي تقوم بها الجهات الفاعلة والمؤسسات

والمنظمات والوكالات الشاملة التي تعمل، بشكل مباشر أو غير مباشر، من أجل تيسير إقرار السلام والأمن بصورة دائمة في منطقة غرب أفريقيا.

٤٤ - وقام المكتب، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية، وبالشراكة مع حكومة غينيا، بتنظيم مائدة مستديرة للشركاء في ١٥ نيسان/أبريل، في كوناكري حول التقدم المحرز والتحديات التي صودفت في عملية تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) في ١٦ بلدا في المنطقة دون الإقليمية. وضمت المائدة المستديرة ١٣٠ مشاركا رفيع المستوى، وألقى الرئيس كوندي كلمة في حفل الافتتاح. وكانت حكومة كوت ديفوار وغينيا وغينيا - بيساو وليبيريا والسنغال وسيراليون قد أطلقت بالفعل خطط العمل الوطنية الخاصة بها، في حين لا زالت غامبيا وغانا ونيجيريا تعكف على وضع خطط كل منها. وأسفر اجتماع المائدة المستديرة عن إطلاق استراتيجية لتعبئة الموارد من أجل تنفيذ خطة العمل الإقليمية المتعلقة بقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). وتعهد المشاركون بتوفير الدعم التقني والمالي لتنفيذ خطة العمل، على المستويين القطري ودون الإقليمي على حد سواء.

## دال - التعاون بين المؤسسات

### التعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة

٤٥ - كما ذكر سابقاً، جرى إطلاق عدد من المبادرات المشتركة مع بعثات الأمم المتحدة للسلام ووكالاتها وصناديقها وبرامجها التي تتخذ مقار لها في غرب أفريقيا، وكذلك مع لجنة بناء السلام ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وشملت تلك المبادرات الأنشطة المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن، وأعمال العنف المتصلة بالانتخابات، وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وعمل لجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة.

٤٦ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاجتماعين اللذين عقدهما رؤساء بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة في غرب أفريقيا في داكار في ٢٨ شباط/فبراير و ٢٨ أيار/مايو، على التوالي، قد وفرا إطاراً لزيادة مواءمة عمل الأمم المتحدة من أجل تعزيز الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. وفي ٢٨ شباط/فبراير، التقى رؤساء بعثات الأمم المتحدة في كوت ديفوار وغينيا - بيساو وليبيريا لمناقشة الأزمة في كوت ديفوار وتأثيرها على المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما الآثار المترتبة عبر الحدود في ليبيريا. كما ناقش رؤساء البعثات عدداً من القضايا الشاملة التي تؤثر على السلام والاستقرار في المنطقة، واتفقوا على تعزيز التعاون، وخاصة فيما يتعلق بالانتخابات ومكافحة الاتجار بالمخدرات وإصلاح القطاع الأمني.



٤٧ - وفي ٢٨ أيار/مايو، لاحظ رؤساء البعثات في كوت ديفوار وغينيا - بيساو وليبيريا وسيراليون بارتياح التطورات الإيجابية في غرب أفريقيا منذ اجتماعهم السابق. وأشاروا على وجه الخصوص إلى انتهاء أزمة ما بعد الانتخابات في كوت ديفوار، والنجاح في إجراء انتخابات ديمقراطية في بنن والنيجر ونيجيريا، والاحتمالات الواعدة لإجراء انتخابات سلمية وحرّة ونزيهة في الرأس الأخضر وليبيريا قبل نهاية العام، وتنشيط التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مكافحة انعدام الأمن في منطقة الساحل. ومع إدراك أن منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية لا تزال تتسم بالمشاشة على الرغم من هذه التطورات الإيجابية، أعلن رؤساء البعثات عزمهم على توشيقي البقطة، وإقامة اتصالات وثيقة فيما بين بعثاتهم، وبخاصة فيما يتصل بالقضايا العابرة للحدود والشاملة، بما في ذلك في إطار لجنة سياسات مبادرة ساحل غرب أفريقيا.

٤٨ - كما عقد ممثلي الخاص الاجتماع الثامن للمديرين الإقليميين ورؤساء وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ مقار لها في داكار، حيث استعرضوا التطورات في المنطقة دون الإقليمية، ودور الأمم المتحدة في ذلك السياق، مع التركيز بشكل خاص على كل من غينيا والنيجر وبنن وبوركينا فاسو والسنغال. كما ناقشوا الأثر الإنساني للأزمات في كوت ديفوار والجمهورية العربية الليبية، فضلا عن احتمالات عدم الاستقرار المتصلة بالانتخابات، حيث من المقرر إجراء انتخابات في معظم بلدان المنطقة دون الإقليمية في غضون الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٣.

### التعاون مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين

٤٩ - بالإضافة إلى أنشطة المساعي الحميدة التي جرت بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خلال الفترة قيد الاستعراض، شارك ممثلي الخاص في الدورة العادية التاسعة والثلاثين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية، التي عقدت يومي ٢٣ و ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١ في أبوجا. وأتاحت الدورة العادية التاسعة والثلاثين فرصة لتبادل الآراء بشأن مبادرات التعاون الجارية بين المؤسساتين، بما في ذلك ما يتعلق بكوت ديفوار، وجهود المساعي الحميدة المشتركة، وتنظيم مؤتمر إقليمي رفيع المستوى حول الانتخابات والاستقرار في برايا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو. وتصدر الإشارة، مع ذلك، إلى أنه نتيجة للأزمة في كوت ديفوار، التي استنزفت موارد الجماعة الاقتصادية واهتمامها، لم يكن من الممكن القيام بعدد من المبادرات الفنية المشتركة بين المؤسساتين على النحو الذي كان مخططاً.

## رابعاً - الملاحظات والتوصيات

٥٠ - جاء إجراء الانتخابات الرئاسية في غينيا وما أعقبها من تنصيب أول رئيس منتخب ديمقراطياً ل يتيح للبلد فرصة لمواجهة التحديات القديمة التي تتهدد السلام والأمن، بما في ذلك المصالحة الوطنية، وانتهاكات حقوق الإنسان، والحكم السياسي والاجتماعي والاقتصادي. كما أنه يتيح للبلد فرصة لتحقيق مكاسب ملموسة للشعب. وإني أثني على الرئيس كوندي لالتزامه بالتصدي للقضايا الأكثر إلحاحاً، وأشجعه على الدخول في حوار بناء مع جميع أصحاب المصلحة الوطنيين من أجل التغلب على التوترات الاجتماعية والسياسية في نفس الوقت الذي يعمل فيه على ترسيخ المكاسب التي تحققت حتى الآن.

٥١ - وتشجعي الخطوات الهامة التي اتخذتها السلطات الغينية الجديدة للتعزيز بتنفيذ إصلاح قطاع الأمن استناداً إلى التقييم المشترك الذي أجرته الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٠. وسوف تواصل الأمم المتحدة بذل جهودها للاستجابة لدعوة غينيا لتحسين تنسيق الأنشطة والبرامج الدولية المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن. وحيث أن إدارة قطاع الأمن تقع في قلب عملية إعادة تشكيل الدولة وتوطيد أركان المؤسسات العامة في العديد من بلدان غرب أفريقيا، فإنني أغتنم هذه الفرصة لتشجيع الجماعة الاقتصادية لوضع الصيغة النهائية للإطار السياسي وخطة العمل المتعلقة بإدارة قطاع الأمن وإصلاحه، اللتين تجري مناقشتهم حالياً، واعتمادهما. ومكتب الأمم المتحدة على استعداد للمساعدة في هذه العملية، إذا لزم الأمر.

٥٢ - ومع تنصيب السيد إيسوفو رئيساً للنيجر في ٧ نيسان/أبريل، عادت النيجر بنجاح إلى الحكم الدستوري والمدني واحد بعد ما يزيد قليلاً على السنة على الإطاحة بالرئيس السابق تانجا. وإني أثني على عمل السلطات الانتقالية، وعلى وجه الخصوص للفتنات جنرال جيبو. وأرحب بهذا الترتيب الديمقراطي الجديد، حتى وأنا على ثقة من أن السلطات الجديدة في النيجر ستظل بحاجة إلى دعم مستمر من المجتمع الدولي للمضي قدماً على نحو فعال في رفاه شعب النيجر وتنميته وأمنه، وكذلك لتعزيز المؤسسات الديمقراطية في البلاد.

٥٣ - لا يفوتني أن أنوه بالتقدم المتواضع الذي أحرزته لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، وبالالتزام الذي أبدته كل من الكاميرون ونيجيريا في جلستهما السابعة عشرة بمواجهة التحدي المتمثل في الانتهاء من ترسيم الحدود بين البلدين. كما أهنئ الطرفين لالتزامهما بالتعجيل بتنفيذ حكم محكمة العدل الدولية. وإني أتطلع إلى الانتهاء من تلك العمليات في غضون المهلة المحددة لذلك. وإني أعرف أن ثمة قرارات صعبة في الانتظار، ولكن لم يساورني الشك مطلقاً في أن البلدين يمتلكان الإرادة السياسية على إنجاز هذه المهمة.

٥٤ - كما أرحب باعتماد إعلان برايا بشأن الانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا، الذي أيده المؤتمر الإقليمي الذي عقد في برايا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو. وإنني أحث جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة في المنطقة، ولا سيما الجماعة الاقتصادية والدول الأعضاء فيها، والمجتمع المدني في غرب أفريقيا، على العمل بصورة وثيقة مع منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ التوصيات بشكل فعال. وأود مرة أخرى طمأنة زعماء المنطقة إلى أن المكتب سيواصل تشجيع ودعم هذه الجهود بنشاط، كجزء من التزام الأمم المتحدة لتوطيد الديمقراطية في أفريقيا الغربية.

٥٥ - وفي حين أقر بالتقدم المحرز في مجال مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات في غرب أفريقيا، ولا سيما من خلال مبادرة ساحل غرب أفريقيا، فإنني أود أن أشدد مرة أخرى على ضرورة قيام بلدان المنطقة دون الإقليمية بتعزيز توجهها الاستراتيجي وتعزيز سيطرة المنطقة على زمام الأمور في هذا الشأن. كما أحث الشركاء على تقديم الدعم المالي المطلوب للمبادرة وإلى خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية.

٥٦ - وفيما يتعلق بالأزمة في كوت ديفوار، فقد دعا العديد من أصحاب المصلحة إلى تقوية دور الأمم المتحدة في التصدي لما يحدث مؤخراً من عودة المرتزقة وغير ذلك من التحركات غير المشروعة عبر الحدود، بما في ذلك نقل الأسلحة، من كوت ديفوار إلى ليبيريا وغيرها من البلدان المجاورة. ولذلك فمن الضروري وضع استراتيجية على الصعيد دون الإقليمي للتصدي لهذا التحدي، بدعم من المكتب.

٥٧ - وقد كانت هناك بعض المؤشرات على نقل أسلحة من الجماهيرية العربية الليبية ووقوعها في أيدي الإرهابيين في حزام الساحل، مما يهدد بزعة الاستقرار في كامل المنطقة، التي لا تزال عرضة لتهديد الأنشطة الإرهابية. كما أن من المصادر المحتملة الأخرى لعدم الاستقرار حدوث انخفاض كبير في تدفق التحويلات المالية من العمال المهاجرين، وهو ما سيشكل ضغطاً على موارد الرزق المحلية. ويجب على بلدان الساحل تعزيز تعاونهما للتصدي لهذه التحديات الإنسانية والأمنية المستمرة والمستجدة. ويشجعي في هذا الصدد تعزيز التعاون بين الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر. وإنني أرحب بالزخم الحالي، وأدعو لعقد مؤتمر قمة حول الأمن والتنمية في حزام الساحل. وسوف يواصل ممثلي الخاص حشد منظومة الأمم المتحدة لدعم هذه المبادرة، وكذلك متابعة أي نتيجة ممكنة للمؤتمر المقترح.

٥٨ - والخطوات التي اتخذتها دول غرب أفريقيا لتفعيل خطة العمل الإقليمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) هي خطوات مشجعة. وإنني أرحب أيضاً بالدعم الذي قدمه الشركاء إلى خطة العمل الإقليمية، واعتماد عدد متزايد من بلدان المنطقة دون الإقليمية خطط عمل وطنية. وأشجع جميع حكومات المنطقة دون الإقليمية على وضع واعتماد خطط مماثلة. الأمم المتحدة، وبخاصة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على استعداد لتقديم المساعدة في هذا الصدد.

٥٩ - وتمثل إدارة نظام قضائي فعال ونزيه تحدياً رئيسياً في غرب أفريقيا، ليس فقط في سياق الجهود التي تبذلها الحكومات لتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون، ولكن أيضاً من حيث منع نشوب النزاعات وتهيئة الظروف لديمقراطية والسلام والأمن. ولمساعدة بلدان المنطقة على التغلب على تلك التحديات، فإن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والمكتب الإقليمي لغرب أفريقيا التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يعتزمان تنظيم مؤتمر إقليمي حول ظاهرة الإفلات من العقاب في نهاية عام ٢٠١١ من أجل حشد وإشراك الشركاء الإقليميين للنهوض بمكافحة الإفلات من العقاب. وسيسعى المؤتمر أيضاً إلى وضع خريطة طريق للمساعدة في تنفيذ بروتوكول الجماعة الاقتصادية بشأن الديمقراطية والحكم الرشيد تنفيذاً فعالاً.

٦٠ - ومع انتهاء الأزمة في كوت ديفوار، واستعادة النظام الدستوري والديمقراطية في غينيا والنيجر، والانتخابات السلمية التمهيدية في بنن ونيجيريا، تشهد المنطقة دون الإقليمية قوة دفع جديدة نحو السلام والديمقراطية، بدعم قوي من كيانات الأمم المتحدة الموجودة في الميدان، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. ولئن كانت تلك الانجازات المشجعة تمهد الطريق لإعادة الإعمار والاستقرار والتنمية، فإنها لم تنجح للأسف في أن تقضي تماماً على احتمالات حدوث جولات جديدة من عدم الاستقرار، وهو الأمر الذي لا يزال واقعاً ملموساً في بلدان عديدة، كما يتضح من التطورات الأخيرة في بوركينا فاسو والتوترات الكامنة التي لوحظت في بلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية. وسوف يواصل المكتب دعم المبادرات التي تهدف إلى توطيد تلك المكاسب التي تتفق مع ولايته المنقحة التي أقرها مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. كما سيركز المكتب أنشطته على التصدي للتحديات العابرة للحدود والشاملة للسلام والأمن البشري والاستقرار، ولا سيما الأزمة وأعمال العنف المتصلة بالانتخابات، والتحديات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن، والجريمة العابرة للحدود الوطنية، وخصوصاً الاتجار بالمخدرات والإرهاب.

٦١ - في الختام، أود أن أكرر الإعراب عن تقديري للحكومات في غرب أفريقيا ولمفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكذلك لسائر المؤسسات دون الإقليمية والإقليمية، لتعاونها بشكل وثيق مع المكتب. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لمختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة في غرب أفريقيا، بما في ذلك رؤساء بعثات السلام ورؤساء المكاتب الإقليمية والأفرقة القطرية والكيانات الأخرى ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، لتفانيهم ودعمهم للمكتب. وأخيرا، أود أن أشكر ممثلي الخاص، سعيد جنيت، وموظفي المكتب ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، لما يبذلونه من جهود دؤوبة لتعزيز السلام والأمن الدائمين في غرب أفريقيا.